

يختص بالامام ونائبه فيها ويلاية يجوز لولي الاقليم ايضا وانما عقد  
لمصلحة كضعفنا بقلة عدد اوهبة اوجاء اسلامهم او بديل جزية  
فان لم يكن جائز اربعة اشهر لاسنة وكذا دونها في الاظهر ونضعف  
بجوز عشرين فقط ومتى زاد على الايز فقولنا تقرب الصفة  
وانتلاق العقد بفسده وكذا شرط فاسد على الصحيح بان شرط منع  
فك اسرا او ترك مالنا لهم او تعقد لهم ذمة بدون دينار او  
يدفع مال اليهم وتصح للذمة على ان يقضها الامام متى شاء ومتى  
صححت وجب الكف عنهم حتى تنقضي او يقضوها بتصریح او قتالنا  
او مكاتبه اهل الحرب بجورة لنا او قتل مسلم واذا انتقضت جازة  
الاغارة عليهم وبياتهم ولو نقض بعضهم ولم ينكر الباقي قولنا  
ولا فعل انتقض فيهم ايضا وان انكروا باعتن اليهم او اعلام الا  
مام ببقائهم على العهد فلا ولو خاف خيانتهم فلم يندعهم  
اليهم ويبلغهم المأمن ولا يبيد عقد الرمة بتهمته ولا يجوز  
شرطه مسلمة تاتينا منهم فان شرط نسد الشرط وكذا العقد  
في الاصح وان شرط رد من جاء اولم يذكر رد في اجاءت امره لم يجب  
دفع

دفع مهر في نزعها في الاظهر ولا يرد صبي ومجنون وكذا عبد وحر  
لا عشيرة لم على المذهب يرد من له عشيرة طلبته اليها الا في غيرها الا  
ان يقدر المطالب على قهر الطالب والهزب من معنى الرية يتخلى بينه  
وبين طالبه ولا يجبر على الرجوع ولا يلزم الرجوع ولا قتل الطالب ولنا  
التعديض لم به لا للتصریح ولو شرط ان يرد وامرنا بهم من زماننا  
لزمهم الوفاء فان اوجوا فقد نقضوا والاظهر جواز شرط ان لا يردوا  
**كتاب الصيد والذبايح** ركوة الميوان المأكول بذبحه  
حق اولية ان قدر عليه ولا في حق من حيث كان وشرط اذبح  
وصايد حل من كحته ومثل ذكاة امه كتابية ولو ساروا في حياضهم  
ذبح او اصطياد حرم ولو ارسلوا كلبين او هميين فان سبق  
الله المسلم فقتل او انقاه الى حركة مذبح حل ولو انكسر او جراه  
معا وحل او مرتبا ولم يذوق احد هارم وحل ذبح صبي مميز  
وكذا غير مميز ومجنون وسكران في الاظهر وتكره ذكاة اعم ويحرم  
صيده يرمس وكلية الاصح وتخلية السمك والجراد ولو صلاهما  
مجوس وكذا المدود المتولد من طعام كحل وفالكة واذا اكل مع